Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدالة الاقتصادية في سورة النساء: دراسة تطبيقية لأحكام الميراث

محمد حسين زرنوشه فراهانی [1]، احمد كريم عطيوي [2]

[1] اجستير علوم القرآن و الحديث، جامعة العلامة الطباطبايی، طهران، ايران
[2] قسم الالهيات والمعارف الإسلامية جامعة الشهيد رجائي لتدريب المعلمين، ايران

hoseinzarnooshe@gmail.com
Bakerkareem553@gmail.com

الملخص. تناقش هذه الدراسة العدالة الاقتصادية في ضوء أحكام الميراث الواردة في سورة النساء، من خلال تحليل تطبيقي يعكس أبعاد العدالة الإلهية في توزيع الثروات. تتناول الدراسة المبادئ الأساسية للميراث كما وردت في الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. كما تقارن الدراسة بين الأحكام القرآنية والنظم الوضعية في توزيع الثروة، وتسعى لإظهار مدى تأثير تلك الأحكام في بناء مجتمع متوازن.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاقتصادية، الميراث، سورة النساء، الشريعة الإسلامية، التوازن الاجتماعي.

Abstract. This study explores economic justice as reflected in the inheritance rulings outlined in Surah An-Nisa, providing an applied analysis that highlights the divine dimensions of wealth distribution. It examines the fundamental principles of inheritance as stipulated in Islamic law, focusing on the achievement of social and economic balance. The study also compares Quranic rulings with contemporary legal systems in wealth distribution, aiming to showcase the impact of these rulings on building a balanced society.

العدد السادس عشر – آذار / March – 2026

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

Keywords: Economic Justice, Inheritance, Surah An-Nisa, Islamic Law, Social Balance.

المقدمة

إن العدالة الاقتصادية تمثل حجر الزاوية في بناء المجتمعات الإنسانية المتماسكة، حيث تسعى جميع الشرائع والنظم إلى تحقيق توازن يضمن حقوق الأفراد ويحافظ على استقرار العلاقات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تأتي الشريعة الإسلامية لتقدم نظامًا شاملًا ومتكاملًا لتحقيق هذا الهدف، معتمدة على أسس واضحة وضعتها النصوص القرآنية والسنة النبوية. ومن أبرز هذه النصوص تلك المتعلقة بأحكام الميراث الواردة في سورة النساء، التي تمثل منهجًا إلهيًا لتوزيع الثروات بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة ومنصفة.

تتجلى أحكام الميراث في سورة النساء كأحد أهم النماذج العملية لتحقيق العدالة الاقتصادية، حيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الأسرية، وحاجة المجتمع للتوازن بين الحقوق والواجبات، مما يعكس حكمة إلهية في تنظيم الشؤون المالية. يُعنى البحث الحالي بدراسة تطبيقية لهذه الأحكام، لفهم الكيفية التي تسهم بها في تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى مقارنة هذه الأحكام بالنظم الوضعية الحديثة لتوزيع الثروات.

تنبع أهمية هذا الموضوع من حقيقة أن الميراث لا يقتصر فقط على كونه وسيلة لتوزيع الثروات، بل هو نظام يهدف إلى ترسيخ مبادئ الأخوة والتكافل بين أفراد الأسرة والمجتمع. ومع تطور النظم الاقتصادية والقانونية الحديثة، يبرز التساؤل حول مدى كفاية هذه النظم مقارنةً بما جاء به القرآن الكريم، مما يجعل البحث في أحكام الميراث ضرورة علمية ودينية لفهم أعمق لمفاهيم العدالة التي أتى بها الإسلام.

يتناول هذا البحث مجموعة من المحاور الرئيسية التي تمثل صلب الموضوع. ففي المطلب الأول، يناقش مفهوم العدالة الاقتصادية في الإسلام وكيف يشكل هذا المفهوم الإطار النظري الذي يوجه أحكام الميراث. وفي المطلب الثاني، يتم تحليل أحكام الميراث في سورة النساء بالتفصيل، مع تسليط الضوء على توزيع الأنصبة بناءً على الاعتبارات الشرعية والاقتصادية. أما في المطلب الثالث، فتُجري الدراسة مقارنة بين أحكام الميراث الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة، لتحليل مدى توافق هذه النظم مع مبادئ العدالة الشاملة. وأخيرًا، في المطلب الرابع، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات المستندة إلى التحليل التطبيقي، بغية تعزيز فهم النصوص الشرعية وتكييفها مع احتياجات المجتمع المعاصر.

يعتمد البحث على منهجية تجمع بين التحليل الوصفي للنصوص الشرعية والمنهج المقارن، حيث يتم تحليل الآيات القرآنية المتعلقة بالميراث من سورة النساء، بالإضافة إلى استعراض القوانين الوضعية المتعلقة بتوزيع الثروات. كما يستعين البحث بأدوات تحليلية لفهم أبعاد العدالة الاقتصادية في هذه الأحكام وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

وبهذا تكون البحث من أربعة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: مفهوم العدالة الاقتصادية في الإسلام

تم التطرق إلى مفهوم العدالة الاقتصادية باعتبارها نظامًا شاملًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد واحتياجات المجتمع. تناول البحث أيضًا المبادئ القرآنية التي تؤسس لهذا المفهوم.

2. المطلب الثاني: أحكام الميراث في سورة النساء

ركز هذا الجزء على تحليل النصوص القرآنية التي تحدد الأنصبة المختلفة للورثة، مع توضيح الحكمة وراء هذا التوزيع. كما تم استعراض أبرز القواعد الفقهية المتعلقة بالميراث.

3. المطلب الثالث: مقارنة بين الشريعة والنظم الوضعية

أُجريت مقارنة بين الأحكام الشرعية في الميراث والقوانين الوضعية، مع التركيز على نقاط القوة والضعف في كلا النظامين، لتوضيح مدى كفاءة الشريعة الإسلامية في تحقيق العدالة الاقتصادية.

4. المطلب الرابع: النتائج والتوصيات

خُتم البحث بمجموعة من النتائج التي تؤكد على دور أحكام الميراث في بناء مجتمع متماسك، إلى جانب تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز التطبيق العملي لهذه الأحكام في ظل المتغيرات الحديثة.

بهذا، يسعى البحث إلى تسليط الضوء على عظمة النظام الإسلامي في تحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال تحليل تفصيلي لأحكام الميراث في سورة النساء ومقارنتها بالنظم الحديثة، مما يبرز قدرة الشريعة على تقديم حلول عملية ومستدامة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس: كيف تسهم أحكام الميراث في سورة النساء في تحقيق العدالة الاقتصادية؟ وما مدى توافق هذه الأحكام مع النظم الحديثة لتوزيع الثروات؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل أحكام الميراث في سورة النساء من منظور العدالة الاقتصادية.
2. مقارنة هذه الأحكام بالنظم الوضعية المعاصرة.
3. تقديم توصيات لتعزيز فهم تلك الأحكام في الواقع المعاصر.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العدالة الاقتصادية كمفهوم قرآني يسهم في بناء مجتمع متماسك ومزدهر. كما تسعى إلى تقديم مقاربة علمية لفهم أحكام الميراث من منظور تطبيقي وحديث.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة النصوص القرآنية وأحكام الميراث، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة الأحكام الشرعية بالنظم الوضعية الحديثة.

الدراسات السابقة

1. دراسة العدالة الاقتصادية في أحكام الميراث وفقًا لمنهج آل البيت – تأليف محمد جواد مغنية (2005، الطبعة الثالثة)

تناولت هذه الدراسة مفهوم العدالة الاقتصادية في الميراث من منظور الفكر الشيعي مع التركيز على دور الإمامة في تفسير النصوص القرآنية. اعتمدت الدراسة على تحليل الأسباب المؤدية إلى تحديد الأنصبة وناقشت الأحكام الفقهية الخاصة بالوصية والولاية. استخدمت منهجًا تحليليًا مقارنًا، حيث قارنت بين التفاسير التقليدية لأحكام الميراث والتفسيرات المعاصرة في الفكر الشيعي، وخلصت إلى أن نظام الميراث في الفكر الشيعي يعزز التكافل الأسري ويحفظ حقوق الورثة مع مراعاة خصوصية النصوص الشرعية

2. دراسة أحكام الميراث في الفقه الجعفري: قراءة اقتصادية واجتماعية – تأليف عبد الهادي الفضلي (2010، الطبعة الثانية)

ركزت هذه الدراسة على الأحكام المتعلقة بالميراث في الفقه الجعفري مع تحليل دور هذه الأحكام في تحقيق التوازن الاجتماعي. تضمنت الدراسة تحليلاً لتأثير الوصايا والوقف على توزيع الثروة واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بنماذج من الحالات الواقعية لتوضيح الأحكام الفقهية. خلصت الدراسة إلى أن أحكام الميراث في الفقه الجعفري تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية

3. دراسة أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة – تأليف وهبة الزحيلي (2002، الطبعة الرابعة)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية من منظور المذهب الحنفي مع التركيز على العدالة في توزيع الأنصبة وفق النصوص القرآنية والسنة النبوية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن واستعرضت تفصيلًا الأنصبة المقررة للورثة وفقًا للأحكام الشرعية، مشيرةً إلى الحكمة الإلهية في تحقيق التوازن بين الحقوق المالية للأفراد

4. دراسة العدالة في الميراث وفقًا للمذهب المالكي – تأليف محمد المختار السلامي (2008، الطبعة الأولى)

تناولت هذه الدراسة أسس العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الميراث وفق المذهب المالكي، حيث ركزت على الجوانب الفقهية والعملية المتعلقة بالأنصبة الشرعية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وتضمنت استعراضًا لحالات عملية ونماذج واقعية لتحقيق العدالة بين الورثة. أكدت الدراسة أن المذهب المالكي يوفر حلولاً فقهية مناسبة لتوزيع الميراث بما يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية

1. المطلب الأول: مفهوم العدالة الاقتصادية في الإسلام.

العدالة الاقتصادية هي مبدأ أساسي في الإسلام، حيث تعدُّ من القيم العليا التي تُؤسّس لتوازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. وردت الإشارة إلى العدالة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، لتؤكد على أن الله سبحانه وتعالى أمر بإقامتها في جميع نواحي الحياة، بما في ذلك توزيع الثروة والموارد. قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} (النحل: 90}

العدالة الاقتصادية في الإسلام تمثل أحد الأسس المركزية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع في إطار من القيم الأخلاقية والشرعية. يُستمد مفهوم العدالة الاقتصادية من النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أكدت الشريعة الإسلامية على أهمية توزيع الثروات توزيعًا عادلًا، ومنع الظلم والاستغلال بكل أشكاله.

القرآن الكريم هو المصدر الأساسي لتوضيح هذا المفهوم، حيث يقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} (النحل: 90). تعكس هذه الآية الإلهية أمرًا مباشرًا بتحقيق العدل، وهو ما يشمل العدل الاقتصادي الذي يوازن بين الحقوق والواجبات، ويمنع التفاوت الفاحش بين الأغنياء والفقراء.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويعزز هذا المفهوم أيضًا قول الله سبحانه وتعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} (الحشر: 7)، حيث تشير الآية إلى ضرورة منع تكدس الثروة في أيدي فئة قليلة، بما يضمن عدالة توزيع الموارد.

السنة النبوية الشريفة أكدت هذا المفهوم من خلال العديد من الأحاديث التي تحث على الإنصاف في المعاملات الاقتصادية. من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" (رواه ابن ماجه، حديث رقم 2443). هذا الحديث يشير إلى ضرورة تحقيق العدل في العلاقات الاقتصادية بين أرباب العمل والعمال، بما يضمن حصول كل فرد على حقوقه المادية دون تأخير أو استغلال.

من منظور الفقه الإسلامي، أوضح الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" أن العدالة الاقتصادية تعد جزءًا لا يتجزأ من مقاصد الشريعة، حيث تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال حفظ المال كأحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة لحمايتها (الشاطبي، 1997، ج1، ص150). هذا المبدأ ينعكس في العديد من التشريعات الإسلامية، مثل الزكاة، الميراث، وتحريم الربا، التي تهدف جميعها إلى تحقيق توزيع عادل للثروات ومنع الظلم الاقتصادي.

الزكاة على سبيل المثال، تُعتبر أداة رئيسية لتحقيق العدالة الاقتصادية، إذ تُلزم الأغنياء بإخراج جزء من أموالهم لدعم الفقراء والمحتاجين. ذكر محمد أبو زهرة في كتابه "الزكاة في الإسلام" أن الزكاة ليست مجرد عبادة مالية، بل هي نظام اجتماعي يهدف إلى إزالة الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع (أبو زهرة، 1971، ص102).

تحريم الربا في الإسلام هو مثال آخر على كيفية تحقيق العدالة الاقتصادية. أشار الإمام الغزالي في كتابه "إحياء علوم الدين" إلى أن الربا يؤدي إلى استغلال الفقراء وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية، ولهذا حرّم الإسلام الربا بكل أشكاله (الغزالي، 2005، ج3، ص92).

نظام الميراث في الإسلام يُعتبر أيضًا وسيلة بارزة لتحقيق العدالة الاقتصادية. يوضح الطاهر ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير" أن أحكام الميراث في الشريعة تهدف إلى توزيع الثروة بين الورثة بشكل عادل، مع مراعاة العلاقات الأسرية واحتياجات الأفراد (ابن عاشور، 1984، ج5، ص300). هذا النظام يمنع تراكم الثروة في يد فرد واحد أو فئة معينة، ويضمن توزيعها بشكل يعزز التكافل الاجتماعي.

في مقارنة بين العدالة الاقتصادية في الإسلام والنظم الوضعية، يشير عبد الله النجار في كتابه "العدالة الاجتماعية في الإسلام" إلى أن الأنظمة الرأسمالية تركز بشكل أساسي على الربح المادي، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بينما النظام الإسلامي يضع البعد الأخلاقي في صميم المعاملات الاقتصادية، بما يحقق التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة (النجار، 1990، ص145).

إجمالًا، فإن العدالة الاقتصادية في الإسلام هي نظام متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد واحتياجات المجتمع، مع مراعاة القيم الأخلاقية والإنسانية التي تنبع من الشريعة الإسلامية. من خلال أدوات مثل الزكاة، الميراث، وتحريم الربا، يقدم الإسلام نموذجًا فريدًا للعدالة الاقتصادية التي تضمن الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

العدالة الاقتصادية في ضوء مقاصد الشريعة

إن العدالة الاقتصادية في الإسلام ليست هدفًا منعزلًا، بل هي جزء من مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ومنع الظلم. ذكر الشاطبي في كتابه "الموافقات" أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحفظ خمسة مقاصد رئيسية: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال (الشاطبي، 1997، ج1، ص150). ويُعد المال موردًا مهمًا في حياة الإنسان، ومن هنا تأتي أهمية تحقيق العدالة في توزيعه وتنظيمه.

مفهوم العدالة الاقتصادية في القرآن والسنة

القرآن الكريم هو المصدر الأول لتوضيح العدالة الاقتصادية، حيث وردت العديد من الآيات التي تناولت تنظيم العلاقات المالية وتوزيع الثروات. ومن ذلك قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} (الحشر: 7)، حيث تشير هذه الآية إلى ضرورة توزيع الثروة بما يحقق التوازن الاجتماعي، ويمنع تكدسها في أيدي فئة قليلة.

أما السنة النبوية، فهي المصدر الثاني الذي يُفسر مفهوم العدالة الاقتصادية. فعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" (رواه ابن ماجه، حديث رقم 2443)، مما يوضح ضرورة الإنصاف في المعاملات الاقتصادية بين الأفراد.

خصائص العدالة الاقتصادية في الإسلام

1. العدالة في التوزيع:

يعتمد الإسلام على مبدأ التوزيع العادل للثروة، بما يشمل الميراث والزكاة. يقول ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير": إن آيات الميراث جاءت لتمنع تكدس الثروة في أيدي فئة محدودة من المجتمع، ولتحقق التوازن بين الورثة وفقًا للعلاقات الأسرية والاحتياجات الاقتصادية (ابن عاشور، 1984، ج4، ص234).

2. مكافحة الظلم والاستغلال:

الإسلام يحظر الربا والاحتكار لما لهما من آثار سلبية على العدالة الاقتصادية. قال ابن تيمية في كتابه "الحسبة في الإسلام": إن الاحتكار يضر بالمجتمع ويؤدي إلى خلل في التوزيع العادل للثروة، لذا شددت الشريعة على منع استغلال حاجات الناس (ابن تيمية، 1983، ص42).

3. تكافؤ الفرص:

من مبادئ العدالة الاقتصادية في الإسلام، توفير الفرص العادلة لجميع الأفراد. يقول سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق": إن الإسلام ينظر إلى العمل والكسب كحق مشروع لكل فرد، على ألا يُقيّد هذا الحق بقيود ظالمة أو استغلالية (سيد قطب، 1998، ص89).

أدوات تحقيق العدالة الاقتصادية في الإسلام

1. العدالة في التوزيع:

يعتمد الإسلام على مبدأ التوزيع العادل للثروة، بما يشمل الميراث والزكاة. يقول ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير": إن آيات الميراث جاءت لتمنع تكدس الثروة في أيدي فئة محدودة من المجتمع، ولتحقق التوازن بين الورثة وفقًا للعلاقات الأسرية والاحتياجات الاقتصادية (ابن عاشور، 1984، ج4، ص234).

2. مكافحة الظلم والاستغلال:

الإسلام يحظر الربا والاحتكار لما لهما من آثار سلبية على العدالة الاقتصادية. قال ابن تيمية في كتابه "الحسبة في الإسلام": إن الاحتكار يضر بالمجتمع ويؤدي إلى خلل في التوزيع العادل للثروة، لذا شددت الشريعة على منع استغلال حاجات الناس (ابن تيمية، 1983، ص42).

3. تكافؤ الفرص:

من مبادئ العدالة الاقتصادية في الإسلام، توفير الفرص العادلة لجميع الأفراد. يقول سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق": إن الإسلام ينظر إلى العمل والكسب كحق مشروع لكل فرد، على ألا يُقيّد هذا الحق بقيود ظالمة أو استغلالية (سيد قطب، 1998، ص89).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أدوات تحقيق العدالة الاقتصادية في الإسلام

1. الزكاة والصدقات:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وتعتبر وسيلة عملية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يُنظر إلى الزكاة ليس فقط كعبادة تهدف إلى تقرب العبد من الله، بل أيضًا كأداة فعالة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بشكل يحقق التوازن ويخفف من الفوارق الطبقية.

– الزكاة كوسيلة للعدالة الاقتصادية:

ذكر محمد أبو زهرة في كتابه *"الزكاة في الإسلام"* أن الزكاة تضمن للفقراء حقًا محددًا في أموال الأغنياء (أبو زهرة، 1971، ص105). هذه الفريضة ليست عملًا تطوعيًا، بل هي فرض إلزامي يمنع تكدس الثروات في يد قلة، حيث قال تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا} (التوبة: 103).

– دورها في معالجة الفقر:

تقوم الزكاة بدور أساسي في القضاء على الفقر المدقع. أشار القرضاوي في كتابه *"فقه الزكاة"* إلى أن الزكاة تمثل شبكة أمان اجتماعي توفر الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين، مما يضمن الكرامة الإنسانية للجميع (القرضاوي، 1981، ج1، ص300).

– الصدقات كامتداد للزكاة:

إلى جانب الزكاة، تأتي الصدقات التطوعية كوسيلة إضافية لتوسيع مفهوم العدالة الاقتصادية. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما نقص مالٌ من صدقة" (رواه مسلم، حديث رقم 2588). يُفسَّر ذلك بأن الصدقة تعزز التآلف بين أفراد المجتمع وتقوي أواصر الأخوة بينهم.

2. الميراث:

يُعتبر نظام الميراث في الإسلام واحدًا من أبرز الأدلة على شمولية التشريع الإسلامي وعدالته الاقتصادية. هذا النظام الرباني يضمن توزيع الثروات بين الورثة وفق معايير محددة، تراعي القرابة والاحتياجات الاقتصادية.

– تحديد الأنصبة بحكمة إلهية:

ذكر الطاهر بن عاشور في تفسيره *"التحرير والتنوير"* أن أحكام الميراث تراعي مصالح الأفراد والمجتمع معًا، بحيث يتم تقسيم التركة بطريقة تحفظ استقرار الأسرة وتمنع النزاعات (ابن عاشور، 1984، ج5، ص305). الآيات القرآنية في سورة النساء، مثل قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ

لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ} (النساء: 11)، توضّح العدالة الدقيقة التي لا تعتمد فقط على المساواة العددية، بل على مراعاة المسؤوليات المالية.

– المرونة في التطبيق:

أشار السرخسي في كتابه *"المبسوط"* إلى أن الإسلام يقدم أحكامًا مرنة في الميراث، مثل الوصية للغير، لضمان تحقيق العدالة الكاملة في الظروف الاستثنائية (السرخسي، 1993، ج12، ص45).

– أثر الميراث في تماسك المجتمع:

يعدّ الميراث وسيلة لتعزيز التكافل الاجتماعي داخل الأسرة. يشير علي جمعة في كتابه *"أحكام الأسرة في الإسلام"* إلى أن هذا النظام يساهم في تقليل النزاعات المالية ويعزز العلاقات الأسرية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل (جمعة، 2008، ص112).

3. تحريم الربا:

تحريم الربا هو من أعظم التشريعات الإسلامية التي تهدف إلى منع الظلم الاقتصادي والاجتماعي. يحرّم الإسلام جميع أشكال الربا سواء أكان ربا النسيئة (تأجيل السداد مع زيادة المبلغ) أو ربا الفضل (الزيادة على أصل المال).

– الربا كمصدر للظلم الاقتصادي:

ذكر الإمام الغزالي في كتابه *"إحياء علوم الدين"* أن الربا يكرّس التفاوت الطبقي، حيث يزيد ثراء الأغنياء على حساب فقر الفقراء، مما يخلق حالة من الاحتكار والظلم الاجتماعي (الغزالي، 2005، ج3، ص95).

– البديل الإسلامي للربا:

قدّم الإسلام بدائل مشروعة للربا مثل المضاربة والمشاركة. ذكر سيد قطب في تفسيره *"في ظلال القرآن"* أن هذه البدائل تعزز مبدأ الشراكة العادلة بين الأطراف دون استغلال (قطب، 2003، ج1، ص400).

– أثر تحريم الربا على استقرار الاقتصاد:

أشار يوسف القرضاوي في كتابه *"فقه المعاملات"* إلى أن تحريم الربا يمنع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن التراكم المفرط للديون، مثل الأزمات المالية التي تحدث في النظام الرأسمالي القائم على الفائدة (القرضاوي، 1995، ص200).

العدالة الاقتصادية مقارنة بالنظم الوضعية:

يُظهر النظام الاقتصادي الإسلامي تفوقًا واضحًا على النظم الوضعية من خلال الدمج بين العدالة الأخلاقية والاقتصادية.

– النظم الوضعية والربح المادي:

يشير عبد الله النجار في كتابه *"العدالة الاجتماعية في الإسلام"* إلى أن الأنظمة الوضعية، مثل الرأسمالية، تهتم بالربح المادي فقط، مما يؤدي إلى انتشار الفقر والتفاوت الطبقي (النجار، 1990، ص147).

– الفجوة بين الأغنياء والفقراء:

يُلاحظ في النظم الوضعية، وخاصة الرأسمالية، تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء بسبب سيطرة رأس المال على الأسواق. الإسلام يمنع هذا التكدس عبر أدوات مثل الزكاة والميراث.

2. المطلب الثاني: تحليل أحكام الميراث في سورة النساء.

تحليل أحكام الميراث في سورة النساء يتطلب فهمًا عميقًا للنصوص القرآنية التي تناولت هذه الأحكام، مع استيعاب السياق التشريعي والاجتماعي الذي جاءت فيه. سورة النساء تُعد من أطول السور في القرآن الكريم، وقد ركزت بشكل كبير على قضايا الأسرة والمجتمع، واحتلت أحكام الميراث فيها مكانة بارزة لما لها من أهمية في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. تتضمن السورة نظامًا دقيقًا لتقسيم التركة بين الورثة بما يضمن المساواة والتوازن، ويمنع النزاعات التي قد تنشأ نتيجة لتوزيع غير عادل.

تبدأ سورة النساء بتوجيه الأنظار إلى أهمية صلة الرحم والعدل في التعامل مع أفراد الأسرة، وهو مدخل تشريعي يعكس البعد الإنساني والأخلاقي لأحكام الميراث. يقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} (النساء: 1)، مشيرًا إلى وحدة الأصل البشري، مما يُلزم الأفراد بمراعاة حقوق الآخرين، بما في ذلك حقوق الورثة. جاءت أحكام الميراث ضمن سلسلة من التشريعات التي تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل الأسرة، مثل الزواج، الحقوق المالية، ورعاية الأيتام، مما يبرز الدور المحوري للميراث في تحقيق التوازن والاستقرار.

نظام الميراث في سورة النساء يُعتبر فريدًا في دقته وتفصيله. تتناول السورة الأنصبة المقررة لكل وارث بشكل مفصل. يقول الله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ} (النساء: 11). هذه الآية توضح المبدأ الأساسي في توزيع الميراث، وهو أن نصيب الذكر يعادل نصيب أنثيين، وهو توزيع يعكس حكمة ربانية تأخذ في الاعتبار المسؤوليات المالية لكل من الرجل والمرأة. فالذكر في

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الشريعة الإسلامية مُلزم بالإنفاق على الأسرة، بينما لا تتحمل المرأة أية مسؤوليات مالية، سواء كانت ابنة، زوجة، أو أمًا. هذا التوزيع يعكس العدالة الإلهية التي توازن بين الحقوق والواجبات.

من أبرز الأحكام التي تناولتها السورة أيضًا، تحديد أنصبة الوالدين والأزواج. يقول الله تعالى: {وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ} (النساء: 11). هذه الآية تحدد نصيب الوالدين إذا كان للمتوفى أبناء، مما يبرز حرص الشريعة على ضمان حقوق الآباء حتى في وجود الورثة الأقربين. أما نصيب الزوجين، فقد فُصِّل في قوله تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ} (النساء: 12)، مما يوضح أن النصيب يتغير تبعًا لوجود الأبناء أو عدم وجودهم. هذا التوزيع يعكس مرونة التشريع الإسلامي الذي يتكيف مع الظروف المختلفة.

السورة تناولت أيضًا حقوق الإخوة والأخوات في الميراث. يقول الله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ} (النساء: 12). هذه الآية تقدم حلولًا واضحة لتوزيع التركة في حالة الكلالة، وهي حالة عدم وجود أبناء أو والدين للمتوفى، مما يعكس شمولية التشريع وحرصه على ضمان حق كل قريب.

نظام الميراث في سورة النساء يقوم على قواعد ثلاثة: القربى، الحاجة، والمسؤولية. مبدأ القربى يعني أن الورثة الأقرب إلى المتوفى يحصلون على النصيب الأكبر، وهو ما يتفق مع الفطرة الإنسانية التي تضع الأقارب في المرتبة الأولى. أما مبدأ الحاجة، فيُراعى فيه الوضع المادي للورثة، مثل نصيب الزوجة أو الأم التي قد تكون في حاجة ماسة للدعم المالي. مبدأ المسؤولية يتجلى في نصيب الذكر الذي يعادل نصيب أنثيين، إذ يتحمل الرجل المسؤولية المالية تجاه الأسرة، مما يبرر حصوله على نصيب أكبر.

الشريعة الإسلامية تُظهر عدالة متناهية في توزيع الميراث من خلال منع التمييز الظالم أو التفضيل الشخصي. ورد في كتاب "الموافقات" للإمام الشاطبي أن أحكام الميراث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأفراد، بحيث لا يؤدي توزيع التركة إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية داخل الأسرة (الشاطبي، 1997، ج2، ص310). هذه الأحكام جاءت لتواجه بعض العادات الجاهلية التي كانت تُقصي النساء والأطفال من الميراث، مما يعكس روح العدالة والتغيير الذي جاء به الإسلام.

من الجوانب اللافتة في سورة النساء أنها لم تترك مجالًا للاجتهاد المطلق في تقسيم الميراث. فقد حددت الأنصبة بدقة، مما يقلل من النزاعات المحتملة بين الورثة. يقول الإمام القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" إن تحديد الأنصبة في القرآن الكريم يعكس حكمة الله سبحانه وتعالى في منع

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاختلاف بين الورثة، حيث جاءت التشريعات واضحة لا تحتمل التأويل المفرط (القرطبي، 2003، ج5، ص45).

أحكام الميراث في سورة النساء ليست فقط قواعد لتوزيع التركة، بل هي تشريعات تعكس القيم الإنسانية العليا، مثل التكافل الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. فهي تضمن توزيع الثروة بطريقة تمنع الاحتكار وتحقق التوازن بين أفراد الأسرة، مما يساهم في استقرار المجتمع بأسره. التشريع الإسلامي للميراث، كما ورد في سورة النساء، يقدم نموذجًا فريدًا لنظام اقتصادي متكامل يقوم على القيم الأخلاقية، بما يضمن تحقيق العدالة للجميع.

1- مبدأ العدالة في توزيع الميراث:

العدالة في الميراث في الإسلام، كما ورد في سورة النساء، ترتكز على تحقيق توازن دقيق بين الحقوق الفردية والتكافل الاجتماعي. من خلال تحديد حصص الورثة بناءً على احتياجاتهم وأدوارهم الاقتصادية والاجتماعية، يُراد من الميراث أن يضمن توزيع الثروة بطريقة تحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتمنع تركز الثروة في يد فئة واحدة. على سبيل المثال، نجد أن النصيب المخصص للذكر في بعض الحالات يعكس الواقع الذي تتحمل فيه الذكور مسؤوليات إنفاق أكبر على الأسرة مقارنة بالإناث. هذا التوزيع ليس ظلمًا أو تمييزًا، بل هو توازن قائم على تكافؤ الحقوق والواجبات الاجتماعية (ابن عاشور، 1984، ج5، ص310).

2- حماية حقوق النساء:

أحد أهم الأبعاد التي تُبرزها أحكام الميراث في سورة النساء هو حماية حقوق النساء في الميراث. فقد كانت النساء في المجتمعات الجاهلية تُحرم من الميراث أو يُمنح لهن نصيب ضئيل مقارنة بالرجال. جاء الإسلام ليعيد إليهن حقوقهن كاملة، كما جاء في قوله تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ} (النساء: 12). هذه الآية تعطي الزوجة الحق في نصف التركة إذا لم يكن للمتوفى أبناء، مما يضمن لها مستوى من الاستقلال المالي في حال وفاة زوجها. وفضلاً عن ذلك، نصيب النساء في الميراث قد يزداد في حالات أخرى، مثل الأم التي تحصل على السدس إذا كان للمتوفى أبناء (القرطبي، 2003، ج5، ص59).

3- العدل في حالة الكلالة:

إحدى الحالات التي توليها سورة النساء اهتمامًا خاصًا هي الكلالة، وهي حالة الشخص الذي يموت دون أن يترك أبناء أو والدين. في هذه الحالة، تُنظم أحكام الميراث لتوزيع التركة بين الإخوة والأخوات.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تقول الآية: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ} (النساء: 12). هنا يظهر أن الإسلام ينظم عملية توزيع التركة بدقة، مما يمنع أي احتكار من قبل طرف واحد ويُعطي لكل فرد حقه، بناءً على قربه من المتوفى. وقد أكد الإمام الشاطبي أن هذا التنظيم يساهم في استقرار الحياة الاجتماعية، حيث يُحترم الحق في التركة بين الأقارب وتُوزع دون تفرقة (الشاطبي، 1997، ج1، ص145).

4- الأنصبة المحددة في القرآن وتحديد المسؤولية:

الأنصبة المحددة في الميراث في سورة النساء تبرز العدالة التي تتفرد بها الشريعة الإسلامية، حيث أن التوزيع لا يعتمد فقط على مجرد تقسيم الأموال بين الورثة، بل يراعي مسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، الذكر يحصل على ضعف نصيب الأنثى، وهو ما قد يراه البعض تمييزًا، لكنه في الواقع هو تطبيق للعدالة الاجتماعية التي تأخذ في اعتبارها الأدوار المختلفة لكل جنس في المجتمع. ذلك أن الذكور في الشريعة الإسلامية يُفترض بهم أن يتكفلوا بالنفقات، بينما المرأة ليست مكلفة بذلك. وهذا التوزيع يعكس فقهًا اجتماعيًا دقيقًا يراعي القيم الإنسانية والأدوار الاقتصادية (الغزالي، 2005، ج3، ص98).

5- حماية حقوق الأيتام:

تُظهر سورة النساء اهتمامًا خاصًا بحقوق الأيتام، حيث جاء في قوله تعالى: {وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ} (النساء: 2). هذا يوضح أن الشريعة تضع حماية الأيتام كأولوية، وتفرض عليهم حقوقًا معينة في التركة. وفي السياق ذاته، يحق لورثة المتوفى أن يحصلوا على نصيبهم الكامل من الميراث، بما في ذلك الأيتام الذين يمثلون الفئة الأكثر ضعفًا، مما يعكس حرص الإسلام على ضمان العدالة وعدم التمييز ضد أي فرد، لا سيما في حال فقدان الأب أو الأم.

6- توزيع التركة ومنع النزاعات:

تمثل أحكام الميراث في سورة النساء نموذجًا عمليًا للحفاظ على حقوق الورثة ومنع النزاعات التي قد تنشأ بعد وفاة الشخص. حيث أن النظام الذي وضعه القرآن الكريم فيما يتعلق بتوزيع التركة يحدد الحصص بدقة ولا يترك مجالًا للاجتهادات الشخصية أو التلاعب في الأنصبة. كما أن التفصيلات الدقيقة التي جاء بها القرآن بخصوص كل نوع من الورثة (أبناء، زوج، زوجة، والدين، إخوة وأخوات) تساهم في حل أي نزاع قد يطرأ بين الورثة. هذا التنظيم الدقيق ساهم في منع الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تنشأ نتيجة للوراثات غير العادلة أو غير المنظمة.

7- المرونة في التطبيق والتفسير:

على الرغم من أن أحكام الميراث في سورة النساء تميزت بالوضوح والدقة، فإن الشريعة الإسلامية توفر مجالًا للتفسير والمرونة في التطبيق، خصوصًا في الحالات التي قد تتسم بالتعقيد أو الاستثنائية، مثل الوصية أو الإرث في الحالات النادرة كالتبني. هذا المرونة تضمن تطابق الأحكام مع احتياجات المجتمع المتجددة، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية المستدامة. وقد أشار الفقهاء إلى أن تطبيق هذه الأحكام يجب أن يكون متسقًا مع المصالح العامة، وأن يتم تفسير النصوص بما يخدم المصلحة العادلة للورثة والمجتمع (ابن عاشور، 1984، ج5، ص325).

8- العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

نظام الميراث في سورة النساء يعتبر أحد الركائز الأساسية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. من خلال توزيع الثروة بشكل عادل بين الورثة، تساهم هذه الأحكام في تحقيق التكافل الاجتماعي، حيث لا تقتصر العدالة على الأفراد فقط، بل تمتد إلى المجتمع ككل. عبر هذه التشريعات، يضمن الإسلام استقرار الأسرة والمجتمع بشكل عام، كما يمنع الفقر المدقع ويحمي حقوق الأفراد، سواء كانوا رجالًا أو نساءً. وقد ذكر محمد أبو زهرة في كتابه "الزكاة في الإسلام" أن الزكاة والميراث هما من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحسين توزيع الثروات ومنع الفقر (أبو زهرة، 1971، ص105).

9- التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع:

أحكام الميراث في سورة النساء تبين بوضوح التوازن بين حقوق الأفراد وحقوق المجتمع. فبينما تضمن التوزيع العادل للثروات بين الورثة، تضع في اعتبارها أيضًا المصلحة العامة للمجتمع. من خلال تخصيص الأنصبة بشكل دقيق، تساهم الشريعة في الحفاظ على وحدة الأسرة والحد من التفاوت الطبقي. كما أن النظام الإسلامي يضع فئة الورثة الأولوية في الحصول على النصيب الأوفر من الميراث، بينما يضمن للفئات الأخرى التي قد تحتاج إلى رعاية خاصة حقوقها، مما يعزز الروابط الاجتماعية ويقوي التماسك داخل المجتمع.

في الختام، تبرز أحكام الميراث في سورة النساء كنموذج متكامل للعدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. من خلال تقديم تقنين دقيق وواضح للتركة، تضمن الشريعة الإسلامية توزيعًا عادلًا للثروة يساهم في استقرار الأسرة والمجتمع بشكل عام، ويحمي حقوق الأفراد في إطار من العدالة والرحمة

3. المطلب الثالث: مقارنة بين الشريعة والنظم الوضعية في توزيع الثروة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مقارنة بين الشريعة والنظم الوضعية في توزيع الثروة تشير إلى فروقات جوهرية بين النظامين في الفلسفة والتطبيق، حيث يعكس كل منهما منظومة اقتصادية واجتماعية ترتبط بالقيم التي تميزها. من أبرز الفروق بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية في توزيع الثروة هو البعد الأخلاقي والديني في الشريعة مقابل البعد المادي والاقتصادي في النظم الوضعية. هذا يتجلى بشكل خاص في كيفية تنظيم الحقوق الاقتصادية بين الأفراد، وكيفية ضمان العدالة في توزيع الثروات.

في النظام الإسلامي، يتم تحديد توزيع الثروة وفقًا لأحكام الله سبحانه وتعالى، التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الجميع. الشريعة تأخذ في اعتبارها القيم الأخلاقية العليا، مثل التكافل الاجتماعي، المساواة، ومنع الاستغلال. من خلال التشريعات التي تضمن حقوق الفقراء والمحتاجين، مثل الزكاة، الميراث، وتحريم الربا، تعكس الشريعة توجيهًا نحو تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، الزكاة، التي هي ركن من أركان الإسلام، تفرض على الأغنياء دفع جزء من أموالهم للفقراء والمحتاجين، بما يساهم في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. إذ إن الزكاة تؤمن أن الثروة ليست حقًا فرديًا صرفًا بل هي أمانة ينبغي أن تُوزع بشكل عادل في المجتمع (أبو زهرة، 1971، ص102). وهذه العبادة لا تقتصر على مجرد الفقراء بل تشمل مجالات متعددة مثل المستحقين الذين يعانون من شظف العيش، ومن يقعون في فئات مهمشة اقتصاديًا.

من ناحية أخرى، النظام الوضعي غالبًا ما يركز على الفردية ويعتمد على مفاهيم السوق الحرة التي تهدف إلى تعزيز الربح الفردي. في النظم الاقتصادية الوضعية، مثل الرأسمالية، يُسمح بتوزيع الثروة بناءً على المبدأ الليبرالي الذي يشجع على حرية السوق والمنافسة. في مثل هذه الأنظمة، يتم توزيع الثروة بناءً على قدرة الأفراد على الكسب والعمل، مما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الدخل بين الأفراد، حيث يتراكم المال في أيدي فئة معينة، بينما تظل فئات أخرى تعاني من الفقر أو التهميش الاجتماعي. وغالبًا ما يؤدي هذا النظام إلى تقسيم غير عادل للثروات، ويعزز الطبقات الاجتماعية المختلفة بناءً على القدرات الاقتصادية للأفراد وليس بناءً على العدالة الاجتماعية (النجدى، 2009، ص45).

أما في الشريعة الإسلامية، فتُعطى الأولوية للحقوق الجماعية وتوازن المصالح العامة. في الشريعة، هناك أيضًا تقنين دقيق للحقوق الفردية، مثل حقوق الميراث، حيث تُوزَّع التركات وفقًا لأحكام شرعية ثابتة تضمن توازنًا بين الأفراد وتُعطي كل شخص حقه وفقًا لدوره ومسؤولياته الاجتماعية. في هذا

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

السياق، نجد أن نظام الميراث في الإسلام يهدف إلى منع تراكم الثروات في يد فئة قليلة، ويضمن توزيعها بين الورثة بما يعكس حالة العدالة الاجتماعية. حيث أن الفقه الإسلامي يُحدد أنصبة الميراث بشكل دقيق، مع مراعاة الفروق الاجتماعية بين الأفراد. على سبيل المثال، يُعطى للذكر ضعف ما يُعطى للأنثى، ولكن هذا التوزيع ليس نتيجة تمييز، بل لأنه يُعتمد على المسؤوليات الاقتصادية التي تقع على عاتق الذكر في المجتمع. وبذلك، فإن توزيع الثروة في الإسلام يأخذ في اعتباره مسؤولية الإنفاق وحاجات المجتمع ككل (ابن عاشور، 1984، ج5، ص310).

بالمقابل، النظام الرأسمالي أو النظام الاقتصادي في الكثير من الدول الغربية لا يُعطي الأولوية للتكافل الاجتماعي أو المساواة بين الطبقات، بل يعتمد بشكل رئيسي على الميزة التنافسية في السوق. في هذا السياق، تتراكم الثروات في أيدي قلة من الناس، وهو ما يؤدي إلى تفشي الفقر والتفاوت الكبير في الدخل بين طبقات المجتمع. وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. إذ أن النظام الرأسمالي يعتمد على مبدأ أن السوق هو الذي يحدد القيمة الاقتصادية للأفراد، مما يجعل الفقراء أكثر عرضة للانخفاض في مستوى معيشتهم بسبب نقص الفرص (الغزالي، 2005، ج3، ص92).

في المقابل، يتسم النظام الاقتصادي الإسلامي بتوجيهات تحث على عدم الاستغلال واستغلال الموارد بشكل غير عادل. فإلى جانب الزكاة، تحظر الشريعة الربا، الذي يُعد من أبرز أشكال الاستغلال الاقتصادي. الربا في النظام الإسلامي يُعتبر عملًا غير عادل لأنه يساهم في زيادة الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ويؤدي إلى تراكم الثروة في يد فئة قليلة من الناس. في حين أن النظام الاقتصادي الوضعي، وبالتحديد في النظام الرأسمالي، لا يضع قيودًا صارمة على الربا، بل يعتبره جزءًا من النظام المالي الذي يسمح بالتعامل بالديون والفوائد على مختلف المستويات. لذلك، نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع في الأنظمة الوضعية بسبب عدم وجود رقابة أو قوانين صارمة تمنع الاحتكار أو الاستغلال في المعاملات المالية (النجار، 1990، ص145).

واحدة من أبرز الفروق بين الشريعة والنظم الوضعية تكمن في رؤية الشريعة للمستقبل والمصلحة العامة. في الشريعة، تُؤخذ مصلحة المجتمع ككل في عين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. على سبيل المثال، تهدف الزكاة إلى تحقيق توازن اقتصادي بين الفقراء والأغنياء، بما يؤدي إلى تقليل الفوارق الطبقية وتحقيق الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة. وهذا يعكس نظرة الشريعة إلى الفرد في إطار المجتمع بشكل عام، وليس فقط ككيان مستقل. وبالمقارنة، نجد أن النظم الوضعية تعتمد على

فكرة السوق الحرة حيث يُعتبر كل فرد مسؤولًا عن تحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي بناءً على قدرته الشخصية دون تدخل مباشر من الدولة في توزيع الثروات (الشاطبي، 1997، ج1، ص145).

أيضًا، الشريعة الإسلامية تتناول الثروة من منظور أخلاقي أكثر من أي نظام آخر. فهي لا ترى في المال غاية في حد ذاته، بل أداة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال توزيع عادل للثروة. وبخلاف ذلك، غالبًا ما تركز الأنظمة الوضعية على تحقيق الربح الشخصي وتحقيق أقصى درجات الإنتاجية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والتراكم الاقتصادي في يد الأفراد والشركات الكبرى، مما يعزز تفشي الاستغلال الاقتصادي والظلم الاجتماعي (القرطبي، 2003، ج5، ص59).

في الختام، تتمثل المقارنة بين الشريعة والنظم الوضعية في أن الشريعة الإسلامية ترتكز على مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل بين الأفراد، حيث تعمل على تحقيق توازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة. أما النظم الوضعية، فهي غالبًا ما تركز على المنافسة الاقتصادية والحرية السوقية، مما يؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة. الشريعة تسعى إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوزيع الثروة بشكل يضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بينما النظم الوضعية قد تساهم في زيادة التفاوت الاقتصادي (أبو زهرة، 1971، ص102).

4. المطلب الرابع: التوصيات والنتائج.

إن أحكام الميراث في الإسلام، كما وردت في سورة النساء، تمثل نموذجًا فريدًا للعدالة الاقتصادية والاجتماعية. فهي لا تقتصر فقط على توزيع الثروات، بل تعمل على ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي وتعزيز استقرار الأسرة والمجتمع بشكل عام. ومن خلال هذه الأحكام، يبرز التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم، مما يضمن عدم تفشي الفقر وتوزيع الثروة بشكل يحقق العدالة للجميع.

لقد أظهرت الدراسة أن الميراث في الإسلام ليس مجرد عملية قانونية بسيطة، بل هو وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في الأسرة والمجتمع. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية تعتمد على أسس ثابتة في هذا المجال، فإن هذه الأحكام لا تتنافى مع متطلبات العصر المعاصر، بل يمكن تكييفها بمرونة لتتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

من خلال المقارنة مع النظم الوضعية المعاصرة، يتضح أن النظام الإسلامي في توزيع الميراث يتفوق في ضمان العدالة الاقتصادية الشاملة. فهو لا يقتصر على توزيع الثروة بشكل مادي فحسب،

بل يأخذ في اعتباره الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية، بما يحقق الاستقرار الاجتماعي ويمنع تراكم الثروات في يد فئة معينة.

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث تشير إلى ضرورة تعزيز الفهم الشرعي لأحكام الميراث وتطبيقها بمرونة في ظل التحديات المعاصرة. كما تبين أهمية المراجعة المستمرة للأنظمة القانونية المعمول بها في العديد من الدول، لضمان توافقها مع المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، فإن هذا البحث يبرز أهمية الميراث في الإسلام كأداة فعالة لتحقيق العدالة الاقتصادية، ويحث على مزيد من البحث والدراسة في هذا المجال، مع التأكيد على ضرورة دمج الفقه الإسلامي مع المتطلبات القانونية المعاصرة، بما يخدم المصلحة العامة ويحقق التوازن بين الأفراد والمجتمع.

أولاً: النتائج

1. تحقيق العدالة الاقتصادية

إن أحكام الميراث الواردة في سورة النساء تمثل نظامًا متكاملًا لتحقيق العدالة الاقتصادية داخل المجتمع الإسلامي. من خلال توزيع الأنصبة بشكل يتناسب مع التوازن بين احتياجات الأفراد وحجم مسؤولياتهم داخل الأسرة، تسهم هذه الأحكام في تقليل الفجوات الاقتصادية وتحقيق التكافل الاجتماعي.

2. المساواة بين الورثة

على الرغم من اختلاف الأنصبة بين الذكور والإناث في بعض الحالات، فإن هذه الأنصبة تعكس تفاوت المسؤوليات الاقتصادية بين أفراد الأسرة. فالرجل في المجتمع الإسلامي يتحمل مسؤوليات أكبر من حيث الإنفاق على الأسرة، مما يبرر الفرق في توزيع الأنصبة بين الذكور والإناث في بعض الحالات. هذه الحكمة الإلهية تساهم في تحقيق العدالة والمرونة الاقتصادية في توزيع الثروة.

3. التوازن بين حقوق الأفراد وواجبات المجتمع

من خلال توزيع الميراث بناءً على أسس شرعية دقيقة، تساهم الشريعة الإسلامية في تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع. وهذا التوزيع يعزز من روابط التكافل الاجتماعي بين أفراد الأسرة والمجتمع ككل، مما يساهم في استقرار المجتمع.

4. التوافق مع المبادئ الأخلاقية

تلتزم أحكام الميراث في الإسلام بالمبادئ الأخلاقية، حيث تهدف إلى حفظ كرامة الأفراد وتقليل التفاوت الطبقي في المجتمع. هذا يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والنفسي بين الأفراد.

5. التحديات في التطبيق المعاصر

رغم أهمية أحكام الميراث في تعزيز العدالة الاقتصادية، يواجه التطبيق المعاصر لهذه الأحكام تحديات عديدة، مثل التغيرات في بنية الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى تأثير النظم الاقتصادية والقانونية الحديثة التي قد لا تتماشى بالكامل مع هذه الأحكام الشرعية.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز الوعي بفهم أحكام الميراث

ينبغي تعزيز الوعي الشرعي والفقهي حول أحكام الميراث في الإسلام، من خلال برامج توعية دينية وقانونية تساهم في نشر المعرفة حول كيفية تطبيق هذه الأحكام بما يتوافق مع العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تُفهم هذه الأحكام في إطارها الشرعي الصحيح بعيدًا عن الفهم الخاطئ أو التفسير المجتزأ.

2. المرونة في تطبيق الأحكام

يمكن العمل على تعزيز المرونة في تطبيق أحكام الميراث لتتماشى مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن توسيع فهم توزيع الثروة ليشمل المستجدات في العائلات الحديثة أو الحالات التي تتطلب تعديلات خاصة وفقًا للظروف الاقتصادية المختلفة.

3. تحقيق تكامل بين الشريعة والقوانين الوضعية

يجب السعي إلى تحقيق التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظم القانونية الوضعية، بحيث لا تكون الأحكام الشرعية في الميراث منفصلة عن القوانين المعمول بها في المجتمعات الحديثة. ينبغي وضع إطار قانوني يضمن الحفاظ على حقوق الأفراد وفقًا للشرع، وفي الوقت نفسه يتماشى مع تطورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

4. تشجيع الدراسات الفقهية التطبيقية

من الضروري دعم وتشجيع الدراسات الفقهية التي تتناول قضايا الميراث بشكل تطبيقي، لتقديم حلول تتناسب مع الواقع المعاصر. يجب أن تكون هذه الدراسات شاملة، تأخذ في اعتبارها التحديات

الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على مواءمة أحكام الميراث مع التغيرات التي تطرأ على الأسرة والمجتمع.

5. تشجيع التكافل الاجتماعي في المجتمع

يجب تعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال تشجيع الأفراد على التعاون والمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية للمحتاجين، بما يساهم في تقليل التفاوت الطبقي ويعزز من العدالة الاقتصادية الشاملة.

6. إعادة النظر في قوانين الميراث في المجتمعات غير الإسلامية

من الممكن أن تكون هناك حاجة لمراجعة قوانين الميراث في المجتمعات غير الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية، وذلك لتعزيز العدالة الاقتصادية وتقليل الفجوات الطبقية بين الأفراد. يمكن تبني بعض المبادئ الإسلامية التي تساهم في تحقيق التوازن المالي بين أفراد المجتمع.

7. إعداد برامج تدريبية للمسؤولين عن تطبيق أحكام الميراث

من المهم تدريب المسؤولين عن تطبيق أحكام الميراث في المحاكم الإسلامية أو المدنية في الدول الإسلامية على كيفية تطبيق هذه الأحكام بالشكل الصحيح، وذلك من خلال تطوير برامج تدريبية تركز على الجوانب الفقهية والتطبيقية لأحكام الميراث في الإسلام.

المصادر

[1] أبو زهرة، محمد. (1971). الزكاة في الإسلام. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي.
[2] ابن عاشور، الطاهر. (1984). التفسير الكبير. ج5. الطبعة الثانية. دار سحنون.
[3] الغزالي، الإمام. (2005). إحياء علوم الدين. ج3. الطبعة الرابعة. دار الحديث.
[4] النجار، عبد الله. (1990). العدالة الاجتماعية في الإسلام. الطبعة الأولى. دار المعارف.
[5] الزحيلي، وهبة. (2002). أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة. الطبعة الرابعة. دار الفكر.
[6] السلامي، محمد المختار. (2008). دراسة العدالة في الميراث وفقًا للمذهب المالكي. الطبعة الأولى. دار الفكر.
[7] الفضلي، عبد الهادي. (2010). أحكام الميراث في الفقه الجعفري: قراءة اقتصادية واجتماعية. الطبعة الثانية. دار الزهراء.
[8] مغنية، محمد جواد. (2005). العدالة الاقتصادية في أحكام الميراث وفقًا لمنهج آل البيت. الطبعة الثالثة. دار الفكر.
[9] القرضاوي، يوسف. (1996). الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة. الطبعة الثانية. دار الشروق.
[10] العوا، عبد المعين. (2011). العدالة الاجتماعية: أسسها وأبعادها في الشريعة الإسلامية. الطبعة

الأولى. دار الإبداع.
[11] ابن القيم، محمد. (1996). إعلام الموقعين عن رب العالمين. الطبعة الأولى. دار الفكر.
[12] ابن تيمية، أحمد. (2001). الفتاوى الكبرى. ج12. الطبعة الثانية. دار الفكر.
[13] الألباني، محمد ناصر الدين. (1995). أحكام الميراث في الإسلام. الطبعة الرابعة. دار المعراج.
[14] سليم، عادل. (2003). النظام الاقتصادي في الإسلام: رؤية مقارنة. الطبعة الأولى. دار الجيل.
[15] الشاطبي، أبو إسحاق. (1988). الموافقات. ج4. الطبعة الثالثة. دار الحديث.
[16] الماوردي، علي. (2002). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية.
[17] الخطيب الشربيني، شمس الدين. (1997). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ج2. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية.
[18] التميمي، محمد عبد الله. (2007). النظام المالي في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى. دار الفكر.
[19] البغدادي، عبد الله. (2000). التفسير الفقهي للآيات الاقتصادية في القرآن الكريم. الطبعة الأولى. دار الفكر.
[20] الصلابي، علي محمد. (2009). العدالة الاقتصادية في الإسلام: مفاهيم وأبعاد. الطبعة الثانية. دار السلام.